الجمعية العمومية للأمم المتحدة

متى تتحول من منصة للخطابات الى مركز للقرارات الملزمة؟

بقلم: د.أحمد حسن دحلي

منذ تأسيس الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الكونية الثانية في عام 1945، وحلولها محل عصبة الأمم، فإن جمعيتها العمومية تعقد اجتماعها السنوي العادي في شهر سبتمبر من كل عام. وكما جرت العادة عقد الاجتماع السنوي العادي لعام 2024 في الشهر المنصرم. وهذه الاجتماعات العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة يحضرها كل رؤساء الدول أو الملوك أو رؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية، وتلقى فيها الخطابات الرنانة ـ الطنانة، والجميع يغني على ليلاه، وتكاد تثار كل القضايا الوطنية والإقليمية والقارية والدولية. وهذه مسألة في غاية الأهمية، ولكن الأهم من ذلك لا يدور أي نقاش حول كل القضايا التي تطرح سنويا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي من المفترض بل المفروض ان تكون اعلى سلطة لكونها تمثل كل الدول الأعضاء على اعلى مستوى. ولكن ما نلاحظه كل سنة هو ليس حوار الطرشان، بحكم ان في حوار الطرشان توجد الأطراف المتحاورة، بينما في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية، كل رئيس وفد يلقي خطابه ويغادر، والاغرب والادهى هو ان الرؤساء والملوك يأتون الى نيويورك فقط لإلقاء خطاباتهم، ولإجراء بعض اللقاءات الجانبية، وليس للحوار والمناقشة حول كل القضايا الخطيرة والملحة المطروحة والتي تتعلق بمصير شعوب المعمورة، وبالحروب والصراعات والنزاعات التي تستنزف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالمخاطر والكبيرة التي تهدد كوكبنا الأرضي.

والمدهش في الامر حقا، لا يوجد نقاش بل يوجد حق التعقيب، حيث تتهاطل الاتهامات والاتهامات المتبادلة. وبما إن العبرة في الخلاصة، وهنا تكمن الطامة الكبرى، عندما نرى اجتماعات الجمعية العمومية التي تمثل 193 دولة تتوج في خاتمة المطاف بقرارات غير ملزمة، بينما قرارات الدول الخمس الدائمة العضوية ـ الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا ـ ملزمة في حالة عدم استخدم حق النقض أو الفيتو من قبل أحد هذه الدول.

والامر المذهل هنا أيضا اتخاذ بعض الدول الخمس قرار تدخل عسكري ضد دولة او دول أعضاء في الأمم المتحدة ومن دون العودة الى مجلس الامن، فما بالك بالأمم المتحدة وجمعيتها العمومية. ويذكر ان إدارة جورج بوش الابن اتخذت في عام 2003 قرار غزو العراق بذريعة ـ فضيحة ـ وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كولن بأول، عندما زعم ان العراق يملك أسلحة الدمار الشامل وقدم بكل ثقة عمياء في اجهزة الإدارة الامريكية العسكرية والأمنية والاستخباراتية في مجلس الامن أنبوبة، زعم انها دليل دامغ على ان العراق يملك أسلحة الدمار الشامل، فيالها من مسرحية كارثية أدت الى تدمير العراق، وقتل نصف مليون عراقي حسب ما جاء في دراسة اعدها " مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية " الامريكي، وتبديد واشنطن 3 ترليون دولار وفقا لدراسة أعدتها مدرسة هارفارد كيندي الامريكية أيضا. ارتكبت هذه الجريمة التاريخية والسياسية، بينما لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة النووية التي كانت في العراق لم تعثرا على أي دليل يثبت ادعاءات الإدارة الامريكية، ومرت الجريمة لغاية الساعة من دون مساءلة و محاسبة ومحاكمة ومعاقبة الشخصيات التي ارتكبت تلك الجريمة التاريخية البشعة مثل الرئيس

جورج بوش الابن، ونائبه ديك تشيني، وزير دفاعه دونالد رامسفيدا، ووزير خارجيته كولن بأول...الخ ومن اغرب غرائب مجلس الامن الدولي ان الدول الدائمة العضوية لا تتردد قيد انملة في استخدام حق الفيتو دفاعا عن مصالحها السياسية والإقليمية والاستراتيجية على انقاض مصالح الدول والشعوب في غير قارة، وعلى ركام ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك حالات استثنائية عديدة تكشف وبصورة ساطعة صافعة قرار ات مجلس الامن سنتوقف في هذه العجالة على قرارين وحالتين:

1 ـ رفض الحكومة الاسرائيلية الالتزام بقرار مجلس الامن رقم 2735

حَدَثَ حَادث مهم في 10 يونيو 2024، عندما اعتمد مجلس الامن بالإجماع لقرار رقم 2735 ينص على وقف إطلاق النار في غزة بين إسرائيل وحماس. وقبل ان يجف حبر هذا القرار رفضته الحكومة لاسرائيلية عبر منسقتها السياسية في البعثة الإسرائيلية الدائمة لدى الأمم المتحدة ريوت شابير بن نفتالي التي قالت " إن حماس هي المسؤولة الوحيدة عن هذه الحرب، وإنها هي التي تحول دون وقفها. " وأن إسرائيل ملتزمة بتحرير جميع الرهائن وتدمير إمكانيات حماس العسكرية وقدراتها على الحكم، وضمان أن غزة لن تمثل تهديدا لإسرائيل في المستقبل. وأن الحرب ستنتهي بمجرد تحقيق تلك الأهداف. " وأضافت " إن إسرائيل لن تشارك في مفاوضات لا نهائية ولا معنى لها يمكن أن تستغلها حماس لكسب الوقت. " وهذه ليست المرة الأولى الذي تضرب في إسرائيل عرض الحائط بقرار مجلس الامن. فعملية عدم التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقرارات مجلس الامن بدأت في 22 نوفمبر 1967 عندما أصدر مجلس الامن قراره رقم 242 والذي طلب فيه من إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي التي

احتلتها ابان حرب يونيو 1967، ولكن هذا القرار لم تلتزم به إسرائيل من ناحية حتى اليوم، ولم يكلف مجلس الامن نفسه مهمة ومسؤولية إلزام إسرائيل بقراره ناحية أخرى. وهكذا دأبت الحكومات الإسرائيلية على عدم اعارة قرارات مجلس الامن أدني اهتمام، معتمدة على حماية حليفها التاريخي والاستراتيجي الأمريكي الذي يدافع عنها ظالمة ومظلومة، ويدعمها سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وامنيا وماليا واعلاميا منذ قيامها في 14 مايو 1948. وفي خضم هذه الأجواء السياسية الملوثة، لا تكف الحكومات الغربية بالتشدق زاعمة مرارا وتكرارا، بأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ولكن لا أحد يجهل الحقيقة، أي إن إسرائيل هي الدولة الاستعمارية الوحيدة في المنطقة. وشتان بين الحالتين، ولا يمكن الجمع بين الماء والنار. ولكي تزيد الطين بلة، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عبر وزير خارجيتها يسرائيل كاتس في 2 أكتوبر 2024 بأن الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش شخصا غير مرغوب فيه، بمعنى لا يسمح له بالدخول الى إسرائيل بحجة، انه لم يدن الهجوم الصاروخي الايراني على إسرائيل في 2 أكتوبر 2024 انتقاما من اغتيال كل من رئيس الكتب السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو 2024 وأمين عام حزب الله حسن نصر الله في 27 سبتمبر 2024 بضاحية بيروت الجنوبية حسبما قالت الحكومة الإيرانية. رغم ان أنطونيو غوتيريش دان العملية العسكرية الإيرانية ضد إسرائيل في نفس اليوم الذي وقعت فيه، في حسابه الخاص في اكس، توتير سابقا.

ويبقى الأهم هنا، ان مجلس الامن لا يحرك ساكنا، بينما إسرائيل تحتل فلسطين التي اعترفت بها الجمعية العمومية للأمم المتحدة كدولة ذات سيادة في نوفمبر 2012، وتعتدي على دول أخرى، وتشن حرب إبادة في غزة منذ أكتوبر 2023، ويتكرر نفس السيناريو الكابوسي الإسرائيلي في جنوب لبنان منذ سبتمبر 2024، وتهدد بتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وتريد ان تقرر من يحق له ومن لا يحق له ملك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط، بينما هي ترفض الاعتراف بأسلحتها النووية، وتغلق الأبواب في وجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي لا يكشف علنا امرها المكشوف ضمنا، وتغتال القيادات السياسية نهارا جهارا في دول أخرى منتهكة لسيادتها، وتحاول ان تبرر كل ذلك " بحق الدفاع عن النفس "، ورغم كل ذلك، تحصل ليس على دعم العديد من

الدول الغربية، بل الحماية الجوية والمعلومات العسكرية والأمنية والاستخباراتية من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، أي ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الامن. ونحن هنا لسنا بصدد اكتشاف أو كشف المكشوف، وانما بصدد تسليط بصيص ضوء على ما آل اليه مجلس الأمن، ونحن الارتريون لدغنا لأول مرة من قبل دولة دائمة العضوية في مجلس الامن بعد مرور خمس سنوات فقط على قيامه في عام 1945، عندما فرض في عام 1950 الاتحاد الفيدرالي من قبل الأمم المتحدة على الشعب الارتري. فعندئذ حاولت الولايات المتحدة تبرير موقفها من ذلك القرار الذي هندسته، ومارست نفوذها لكي يتم اعتماده، عبر وزير خارجيها جون فوستر دالاس الذي قال في مجلس الامن من دون مواربة، ان الشعب الارتري يحق له من الناحية القانونية الخالصة ان يمارس حق تقرير المصير، ولكن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في حوض البحر الأحمر، ومصلحة الامن والسلام الدوليين تمليان عليها، ربط هذا البلد بأثيوبيا التي هي صديقتنا. وهكذا تم في عام 1950 مصادرة حق الشعب الارتري في تقرير المصير على انقاض ميثاق الأمم المتحدة، وعلى ركام مبادئ مجلس الامن.

2 ـ فرض قرارات عقوبات غير قانونية على ارتريا

ومن مفارقات مجلس الامن الغريبة والعجيبة، انه يسمح لنفسه اصدار قرارات غير قانونية تتعارض جملة وتفصيلا مع مبادئ واهداف الأمم المتحدة ومجلس الامن نفسه. ففي 23 ديسمبر 2009 اصدار مجلس الامن قراره رقم 1907 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على التدخل العسكري عند الضرورة، وفرض بمقتضاه حزمة عقوبات غير قانونية وغير عادلة على دولة ارتريا من دون تقديم دلائل دامغة مادية ملموسة تبرر قراره الجائر القائم على ادعاءات مختلقة من العدم من قبل إدارة باراك أوباما بالتواطؤ مع دول منظمة الايغاد والاتحاد الافريقي وبريطانيا وفرنسا وروسيا، قبل ان تعرب موسكو عن ندمها على التصويت لصالح ذلك القرار فيما بعد، والصين صحيح انها امتنعت عن التصويت على القرار، ولكنها لم تمنع اعتماده بإستخدامها الفيتو. ولم يلغ هذا القرار الباطل وبقية القرارات التي تلته الا في 14 نوفمبر 2018 الا بعد هزيمة الوياني وفشل مخطط عرابها الأمريكي، بفضل صمود ونضال وتضحيات الارتريين شعبا وحكومة وجبهة، وذلك بموجب القرار رقم 2444، أي بعد تسع سنوات من عقوبات فرضت على ارتريا بلدا وشعبا وحكومة بطريقة

غير قانونية. وإن مجلس الامن ذاته أقر على انه لم يجد ادلة تدين ارتريا. ونورد الفقرة الخاص برفع قرار العقوبات كما هي لأنها تدين بنفسها مجلس الامن، وتشهد على خلله التاريخي البنيوي منذ تأسيسه قبل 79 سنة تحديدا.

ونص قرار مجلس الامن رقم 2444 الذي نص على " رفع الحظر المفروض على الاسلحة وحظر السفر وتجميد الارصدة والجزاءات المستهدفة المفروضة على ارتريا " وما هو جدير بالتنويه هنا معرفة الدوافع التي كانت وراء الغاء العقوبات. لقد حدد القرار سببين اساسيين لرفع العقوبات عن ارتريا وهما وفقا لما جاء في قرار مجلس الامن:
1 - " **يشير** - أي مجلس الامن - الى الفقرتين 16 و17 من القرار 1907 [2009] **ويقر** بأن فريق الرصد لم يعثر خلال ولاياته الحالية وولاياته الاربع السابقة على أدلة قاطعة على دعم ارتريا لحركة الشباب."

2 - " يعرب عن تقديره لأن الاموال المستمدة من قطاع التعدين في ارتريا لا تسهم في انتهاك القرارات 1844 [2008] أو 1862 [2009] أو 1907 [2009] أو 2023 [2011] والتي تنص على عدم تقديم دعم مالي للحركات الصومالية المتطرفة."
وما هو ملفت للنظر، ان مجلس الامن عندما رفع قراره الباطل عن ارتريا حكومة وشعبا، لم يقدم أي اعتذار او تعويضات معنوية ومالية عن كل الخسائر الكبيرة التي ترتبت على ذلك الخطأ بل الخطيئة ان لم نقل الجريمة السياسية التي ارتكبتها الإدارة الامريكية بحق ارتريا في عهد الرئيس باراك أوباما، وصادقت عليها الدول الخمس الدائمة العضوية، وحتى نكون أكثر دقة أربع دول صوتت لصالح القرار الأمريكي والصين امتنعت عن التصويت ولكنها لم تعترض عليه كما تمت الإشارة آنفا. والحكومة الارترية كانت وعلى مدى نحو عقد تتحدى عبر مختلف مسؤوليها مجلس الامن وفريقه الخاص برصد الصومال وارتريا ان يقدما أدني دليل مادي ملموس تؤكد اتهاماتهما الباطلة، ولكن لا حياة لمن تنادي. وبحكم ان مجلس الامن لم يكن لديه قرينة واحدة يستند اليها لتبرير ما لا يبرر، لجأ الى منطق " عنزة ولو طارت "

يتجلى بوضوح مما سبق سرده ان مجلس الامن يعاني من خلل تاريخي وسياسي في بنيته الجوهرية منذ تأسيسه في عام 1945، ولم تتم معالجة ذلك الخلل على مدى 79 سنة كاملة. ويعزى ذلك الاشكال الى إن الدول الخمس الدائمة العضوية لا تريد التخلي عن امتيازاتها التاريخية والسياسية، وتعترض على الإصلاحات العامة التي تطرح بين الحين والآخر، فما بالك بالتغييرات الجذرية، ولا سيما تلك

التي تتعلق " بحق النقض " أي الفيتو، وتوسيع عدد الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن. والغريب في الأمور إن قادة دول العالم الثالث والثاني من ناحيتهم يهدرون جل طاقاتهم ووقتهم في جدل بيزنطي حول عدد مقاعد الدائمة وغير الدائمة التي يحلمون بالفوز بها في مجلس الأمن ليس لتصحيح مسار مجلس الامن ودور الجمعية العمومية للأمم المتحدة لكي ينهضا بمهامهما ومسؤولياتهما على كل الصعد وبما يتلاءم وتحديات الألفية الجديدة وإشكالياتها الحديثة، وإنما سعيا للحصول على إمتيازات خاصة تلبي طموحاتهم الانانية. وإذا كان ذلك كذلك فلا جدوى من حصول بعض الدول الصاعدة على مقاعد في مجلس الأمن ما لم تجر تغييرات محورية في مبنى وفحوى مؤسسات وميثاق ومبادئ الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن، بحيث تخدم مصالح المجتمع الدولي برمته ليس بصورة صورية فقط، بل شكلا ومضمونا، سيما ونحن نعيش في كوكب كبير تحول وبسرعة قياسية الى قرية صغيرة تلاشت في خضمها الحدود، وغدت تتأرجح في المنزلة بين منزلتي الخلاص الجماعي والانتحار الجماعي.
ومن مفارقات مجلس الامن التاريخية والسياسية ان القارة الافريقية التي يبلغ عدد سكانها زهاء مليار ونصف نسمة لا تتمتع ولو بمقعد واحد في مجلس الامن، واذا كان ذلك مفهوما على الأقل بالأمس، أي عندما تـأسست الأمم المتحدة ومجلسها الأمني في عام 1945 تكاد كل دول القارة كانت ترزح تحت سطوة الاستعمار الغربي، ولكن ذلك غير مقبول على الاطلاق، بأن تحتل الدول الغربية القارة الافريقية من ناحية، وان تحول من ناحية اخرى دون مشاركتها في الأمم المتحدة وفي مجلس الامن للحيلولة دون الدفاع عن حقها في الحرية والاستقلال والسيادة، وتمنعها من لعب دورها في عملية اتخاذ جميع القرارات التي تخصها مباشرة أو غير مباشرة، والتي تعني المجتمع الدولي برمته. والدول الافريقية ومنذ اجتماع قمتها المنعقد من 2 الى 4 يونيو 1997 بمدينة هاراري بزمبابوي تطالب ان يكون لها في مجلس الامن مقعدان مع حق الفيتو وخمسة مقاعد أخرى بعضوية عادية، ولكن لا حياة لمن تنادي.

والإدارة الامريكية التي سكتت دهرا بخصوص طلب رؤساء دول وحكومات القارة الافريقية بحق الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الامن مع التمتع بكل الحقوق كسائر الدول الخمس الأخرى، وفي مقدمتها حق الفيتو، أدلت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة ليندا توماس ـ جرينفيلد، بتصريح في 12 سبتمبر 2024 قالت فيه بكل كبرياء واستخفاف واستهزاء " ان الإدارة الامريكية تدعم حصول افريقيا على مقعدين في مجلس الامن من دون حق النقض".

وهذا يعني فيما يعني:
1 ـ ان يكون وجود القارة الافريقية في مجلس الامن صوريا ليس إلا. والامر الغريب، ان هذا الموقف الأمريكي وجد أصداء كبيرة في الغرب، وكأن الإدارة الامريكية حاولت تصحيح الخطيئة التاريخية والسياسية التي ارتكبت بحق أفريقيا منذ زهاء ثمانية عقود. وكأن افريقيا غير جديرة إلا بتلك النظرة والمعاملة.
2 ـ عملية الإساءة والاهانة لقارة بكاملها مستمرة منذ عهد الاستعباد والاستعمار، ومع الأسف حتى بعد الاستقلال، وان دول القارة تتحمل أيضا مسؤوليتها حيال هذه المعاملة بصمتها على ما يجعل الحجر ينطق.
3 ـ ان الإدارة الامريكية ومن لف لفها من بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن التي تحتكر " حق النقض " منذ حوالي ثمانية عقود، ولا تريد التنازل عن حق تم احتكاره بغير وجه حق بكل المعايير، بما فيها الظروف التاريخية والسياسية والعسكرية التي سادت بعد نهاية الحرب الكونية الثانية.

ففي تقديري كما أوردته في كتابي " اللعبة الكبرى ـ والفصل السابع " " إذا كانت الأمم المتحدة وبكل مؤسساتها وفي مقدمتها مجلس الامن ستدخل القرن الحادي والعشرين من أبوابه الواسعة، أي ان تكون على قدر التحديات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية الراهنة بكل تعقيداتها وتداخلاتها وامتداداتها، ينبغي إعادة نظر نقدية شاملة على الأسس التي تقوم عليها وعلى المبادئ التي تحكمها والتي تضبط نهج كل أجهزتها، بحيث تتلاءم وظروف وشروط القرن الحالي، وتكون قادرة ليس للتصدي للتحديات الماثلة أمامها وفي وجه العالم بعقلانية وبرغماتية وحكمة، بمشاركة الجميع على حل قضايا الجميع من قبل الجميع ولمصلحة الجميع ، وانما أيضا لإرساء دعائم الأفاق المستقبلية للإنسانية جمعاء المحاصرة بسباق التسلح، وبسط الهيمنة، والأزمة المالية والكساد الاقتصادي واستشراء البطالة، والانفجار السكاني، وازدياد الفقر، وانتشار الأمراض، واستفحال الأمية، وتضاعف

الهجرات الجماعية، وارتفاع معدل التلوث البيئي، والتغيرات المناخية الكونية المهددة بكوارث وجودية، وطغيان مظاهر العولمة السلبية لحسابات أنانية وجنونية وانتحارية في ذات الآن. " ولكن ذلك لا يمكن ان يتحقق من دون الغاء مجلس الامن بصورته الحالية، وحلول هيئة تنفيذية دورية مهمتها تكون محصورة في تنفيذ ومتابعة قرارات الجمعية العمومية التي تتخذ بأغلبية ثلاثة ارباع أعضائها. مثلا.

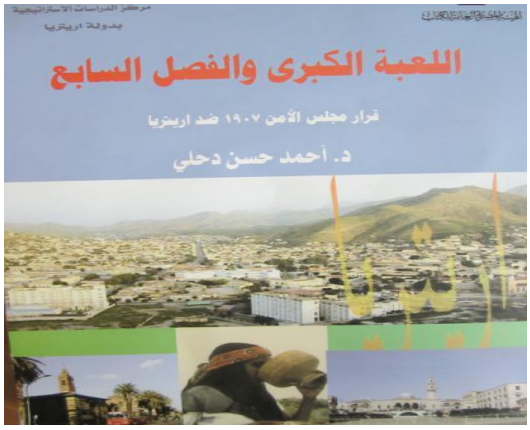

ويعني ذلك من الناحية العملية، تفعيل الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وتحويلها من منصة خطابات استعراض العضلات والاجندات الجنونية، والقاء الكلمات الجوفاء، وتسجيل المواقف، والتنفيس عن المشاعر والرغبات والافكار المكبوتة، والتعبير عن التمنيات الواقعية والرومانسية والسريالية، الى جهاز عملي يكون ملك الجميع وأداة الجميع لمصلحة الجميع ليس إلا.

وهكذا تكون منظمة الأمم المتحدة:

1 ـ منظمة عملية وفعالة.

2 ـ منظمة تعود سيادتها الى 193 دولة، وليس الى خمس دول تسيطر عليها دائما وبصورة مطلقة، مستغلة عضويتها الدائمة واحتكارها لحق النقض.

3 ـ منظمة لشعوب الدول المتحدة بمعنى الكلمة، لأن مصالح الشعوب تتكامل وتتوحد ولا تتعارض ولا تتناقض.

4 ـ وأخيرا وليس آخر، تكون الجمعية العمومية قد تخلصت نهائيا عن الدور الهامشي الذي فرض عليها منذ عام 1945، لكي تصبح قاعدة وقمة منظمة الأمم المتحدة، وتتحول من منصة للخاطبات ومؤسسة تصدر قرارات غير ملزمة، الى مركز يكون تحت سيادة الجميع، ولسان حال الجميع، وأداة الجميع، ويعمل لصالح الجميع. وحينئذ تكون قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة لأول مرة منذ تاريخ تأسيسها ملزمة للجميع. وعندئذ فقط تغدو منظمة الأمم المتحدة بحق وحقيقة اسما على مسمى.

4 أكتوبر 2024